وقف النقود ودوره في النهوض بالتعليم
مابين الماضي والحاضر

أ.د. محمد الارناؤوط
قسم التاريخ / جامعة آل البيت
الاردن

مقدمة

يمثل البروز المفاجىء لوقف النقود في العاصمة الاوربية الاولى للدولة العثمانية(ادرنة) في القرن التاسع الهجري/ القرن الخامس عشر الميلادي انعطافا مهما في تطبيقات الوقف الذي عرفه العالم الاسلامي حتى ذلك الحين ، ولذلك فقد وُصف وقف النقود بأنه "ثورة في الفقه الاسلامي المتعلق بالوقف".

وقد تميّز وقف النقود بالمرونة والمزاوجة بين الاستثمار في الاقتصاد المجتمعي على شكل تقديم قروض للتجار والحرفيين المحليين بعائد محدد (10% في الغالب) و استثمار العائد من ذلك لتقديم خدمات مجانية للمجتمع في التعليم والصحة الخ .

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لوقف النقود في الدولة العثمانية ، التي أعطى نتائج كبيرة في الاقتصاد والتعليم ، إلا أن ما وصل منه الى البلاد العربية كان مقتصرا على بعض أطراف بلاد الشام وعلى بعض الجوانب المحددة .

ونظرا لأن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في المنطقة خلال النصف الثاني للقرن العشرين أكّدت على تزايد أهمية النقود والمصارف في كل أشكال الاستثمار، ولأن الوقف الناجح في التعليم وغيره هو في الاساس استثمار ناجح يضمن لمنشأة الوقف (المدرسة و الكلية أو الجامعة) أن تستمر وتحقق أهم شرط للوقف والواقف (التأبيد) ، يبدو في السنوات الاخيرة اهتمام جديد بوقف النقود في التعليم باعتباره الوسيلة العملية التي تناسب هذا المجال بشكل خاص .

ومن هنا تهدف هذه الورقة الى التعريف بوقف النقود ودوره في الماضي العثماني وصولا الى الحاضر و أبرز التطبيقات الجديدة له في الاردن ومصر .

ظهور وقف النقود

على الرغم من الاشارات المبكرة الى "وقف الدراهم" ، ومن ذلك فتوى الامام مالك بوجوب الزكاة عن "الدنانير المحبسة" التي تُسلّف و ترد للوقف ، إلا أن وقف النقود بالصورة الجديدة الشائعة لم يبرز إلا في وقت متأخر في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي . وفي إطار مانعرف حتى الان فإن أول وقف من هذا النوع برز في العاصمة الاوربية للدولة العثمانية (ادرنة) في 827 هـ/ 1423م وتضمن وقف عدة دكاكين و عشرة آلاف أقجة للانفاق على ثلاث قرّاء للقرآن الكريم في جامع أنشأه الواقف . وبالمقارنة مع الاصول الثابتة للوقف (الاراضي والبيوت والخانات و الحمامات والمطاحن الخ) التي كانت تستثمر بعقود سنوية لتموّل من عائداتها الخدمات المجانية التي يقدمها الوقف للمحتاجين (التعليم والصحة وتقديم الوجبات المجانية و رعاية المسنين والارامل واليتامى الخ) ، فإن وقف النقود يقوم على تسليف "رأس المال الموقوف" على شكل قروض بعقود سنوية الى التجار والحرفيين بربح محدد (10% غالبا وأحيانا يصل الى 15%) على أن يذهب العائد منها الى خدمة الفئات المحتاجة في المجتمع ، ولذلك فهو أقرب ما يكون الى نواة "المصارف الاجتماعية" .

و بعد حوالي عشرين سنة (847هـ/ 1442م) ظهر في أدرنة أيضا الوقف الثاني الذي أسّسه بلبان باشا ، الذي ضمّ عدة دكاكين بالاضافة الى ثلاثين ألف أقجة لكي تُسلّف بربح سنوي قدره 10% و يخصّص العائد منها للانفاق على جامع و عمارة / تكية تقدم الوجبات المجانية و على مدرسة بناها في غاليبولي .

ومع فتح القسطنطينية في 857 هـ/ 1453م و تحوّلها الى عاصمة للدولة العثمانية انتقل وقف النقود أيضا الى استنبول (كما أصبح تعرف الان) حيث سُجّل أول وقف من هذا النوع هناك في 1464 م ، ثم زاد بسرعة هذا النوع الجديد للوقف حتى 1505 م حتى أصبحت أوقاف النقود المسجلة هناك أكثر من الاوقاف العادية .

ومع انتقال وقف النقود وازدياده بهذ الشكل في العاصمة الجديدة استنبول ، التي تكرست فيه مكانة شيخ الاسلام في الدولة العثمانية ، كان من الطبيعي أن يكون للموقف الفقهي الذي يمثله شيخ الاسلام دوره الحاسم في تجميد أو تحفيز هذا التطور الجديد في عالم الوقف . وقد تصادف ان شيخ الاسلام الملا خسرو الذي شغل هذا المنصب خلال 1460-1480 م كان من المؤيدين لوقف النقود ، وكذلك شيخ الاسلام سعدي الذي تولى هذا المنصب خلال 1496-1503 ، وكذلك شيخ الاسلام سعدي الذي تولى هذا المنصب خلال 1535-1538 ، بينما

حظي بدعم أكبر من شيخ الاسلام الاشهر أبو السعود افندي الذي شغل هذا المنصب خلال 1545–1574 م وألّف رسالة عن ذلك باللغة العربية " رسالة في صحة وقف النقود " . ومع أنه وُجد آنذاك من الفقهاء من عارضوا أبا السعود في موقفه هذا مثل شيخ الاسلام جوي زاده الذي كان قد عزل عن منصبه في 1542 والعالم محمد برغوي الذي ألّف "السيف الصارم في عدم جواز وقف المنقول والدراهم" ، إلا أن وقف النقود شاع في الاناضول أيضا بعد بلاد البلقان ووصل الى الى بلاد الشام بعد الفتح العثماني لها في 923هــ/ 1516م . ومن هنا فقد اعتبر وقف النقود "ثورة في الفقه الاسلامي المتعلق بالوقف " و "من الاسهامات العثمانية المميزة في الحضارة الاسلامية".

ولكن بالمقارنة مع بلاد البلقان ، التي انطلق منها وقف النقود ، و الاناضول التي انتشر فيها بعد فتح القسطمطينية ، يلاحظ أن وقف النقود في بلاد الشام لم يحظ بالانتشار كما في بقية المناطق لكونه ارتبط بالشخصيات "الرومية" الوافدة التي كانت تأخذ بالمذهب الحنفي الذي أجاز شيوخه في استنبول وغيرها هذا النوع الجديد من الوقف . ففي ولاية حلب التي كانت تمتد مابين شمال الشام وجنوب الاناضول ، ظهرت أولى أوقاف النقود في النصف الثاني للقرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي على أيدي الولاة والشخصيات العثمانية القادمة من البلقان والاناضول مثل محمد باشا دوكاجين ، الذي أسّس في حلب أول وقف من هذا النوع في 1463 م بقيمة ثلاثين ألف دينار سلطاني ، و وصولا الى الوالي أحمد باشا الذي أسس في 1597 وقفا يضم عشرة آلاف دينار سلطاني . والى ذلك الوقت (1564 م) يعود ظهور أول وقف للنقود في القدس على يد أمير لواء / سنجق القدس فروخ بك الذي وقف آنذاك ستة عشر ألف درهم لكي تسلّف بربح سنوي 15 % وينفق العائد منها على عشرة قراء للقرآن الكريم في الحرم الابراهيمي .

وقف النقود والتعليم في الماضي

ظهر وقف النقود في بلاد البلقان التي كانت تتسم بنمو الاقتصاد النقدي نتيجة لتطور التجارة بحكم موقعها بين الشرق والغرب . وبحكم العقلية العملية السائدة في المنطقة فقد وُجد أن وقف النقود عملي أكثر ، حيث أنه ينشّط التجارة بتمويله للتجار والحرفيين في المجتمع المحلي و يؤمّن دخلا ثابتا للمنشآت التي تقدم الخدمات الاجتماعية المجانية للسكان ومنها التعليم

.ومن هنا ليس من المصادفة انه ابتداء من الوقف الثاني للنقود الذي نعرفه (وقف بلبان باشا) نجد أن النهوض بالتعليم الجديد (المدارس) في بلاد البلقان اعتمد الى حد كبير على هذا النوع الجديد للوقف . وهكذا فقد قامت بالاعتماد على وقف النقود شبكة من المدارس المعروفة في مكدونيا و البوسنة والهرسك وغيرها التي بقيت تقوم بدورها عدة قرون ، بل أن بعضها لايزال يقوم بدوره حتى الان . وفي هذا السياق يمكن ذكر "المدرسة الاسحاقية" في مدينة مناستير التي أسسها اسحق بك في 914 هـ/1508 م في إطار وقفه الضخم (أصول ثابتة بالاضافة الى 300 ألف أقجة تُسلّف بربح سنوي 10%) الذي اشتمل أيضا على جامع و كتّاب . ولدينا هنا المدرسة الاشهر في البلقان التي بناها والي البوسنة الغازي خسرو بك في 943هـ/ 1537 م في إطار وقفه الضخم (أصول ثابتة بالاضافة الى 300 ألف أقجه تُسلّف بربح سنوي 10%) التي لعبت دورا مهما في الثقافة الاسلامية هناك ولاتزال تقوم بدورها الى الان .

وتجدر الاشارة هنا الى أن وقف النقود و الانفاق منه على التعليم لم يقتصر على الرجال بل شمل النساء أيضا . فقد كان لوالدة الغازي خسرو بك سلجوقة خاتون وأخته نسلي شاه وقف ضخم في سرز (شمال اليونان الان) يعود الى 1508 ويشتمل على جامع ومدرسة وعمارة ، كما أن زوجته شاهددار أسّست بعد 1541 م وقفها الخاص بها (115 ألف اقجة مع ربح سنوي 10) الذي خصّصت العائد منه للانفاق على جامع في سراييفو و على مدرسة في جواره لـــ "تعليم الادب والقرآن لصبيان الفقراء و فقراء الصبيان " .

وقف النقود والتعليم في الوقت الحاضر

تزامن الاهتمام المتزايد بالوقف في الربع الاخير من القرن العشرين بنمو الاقتصاد المصرفي بعد الطفرة في أسعار النفط و تضخم الودائع العربية في المصارف المحلية والغربية . و قد تزامن هذا مع عجز بعض الدول في المنطقة العربية (سورية والاردن ومصر الخ) عن الاستمرار في الانفاق في التعليم العام المجاني (ماقبل الجامعي والجامعي) الذي أصبح يحتاج الى دعم للنهوض به سواء بدعم برامج جديدة فيه أو بتمويل دراسة الطلبة المتفوقين من المحتاجين ، في الوقت الذي ازداد فيه هامش الفقر في المجتمع ، مما بعث الامل من جديد بدور الوقف في هذا المجال الذي اشتهر فيه عبر التاريخ (التعليم) . ومن هنا فقد برزت في الفترة

الاخيرة بعض المحاولات الرائدة التي هدفت الى تمويل التعليم بالاستناد الى وقف النقود بشكل معاصر يأخذ بعين الاعتبار الخيرة المصرفية العربية الاسلامية التي تنامت في الفترة المذكورة .

ويلاحظ هنا أن هذه المحاولات ارتبطت بشخصيات واعية لدور الوقف في المجتمع ، و بمبادرات لتمويل التعليم في مؤسسات حكومية موجودة (جامعة الازهر ، جامعة اليرموك الخ). ومن ناحية أخرى يلاحظ هنا أن وقف النقود بشكله الجديد أصبح يفضل أن يودع المبلغ الموقوف في مصارف اسلامية حسب شروط خاصة ، و يحول العائد من تشغيله الى الهدف الذي أقيم لاجله الوقف .

ولابد هنا أولا أن نذكر المحاولات الرائدة للباحث المخضرم في الاقتصاد الاسلامي و المهتم بإعادة الاعتبار لدور الوقف في المجتمع أ.د. محمد شوقي الفنجري ، وهو العصامي الذي أوقف ثروته خلال 1981–2004 على شكل وقفيات نقدية بقيمة تصل الى أربعة ملايين جنيه مصري، منها خمس وقفيات مودعة في بنك فيصل الاسلامي (بعائد يتراوح بين 14–20 %) والبقية على باسم شهادات اسثمار (بعائد مضمون يتراوح بين 10،5% و 17،5%) ، على أن يخصّص العائد منها لتقديم منح دراسية للطلبة المسلمين الوافدين للدراسة في مصر و منح للطلبة المصريين المحتاجين الخ .

وفي هذا السياق تُذكر التجربة الرائدة لرجل الاعمال الاردني سمير شمّا (توفي 2002) بالتعاون مع جامعة اليرموك الاردنية في مجال المسكوكات الاسلامية . فقد بدأ الوقف المؤسس في 1985 بتأسيس "كرسي سمير شما للمسكوكات" الذي انطلق أولا بتدريس مادة "المسكوكات الاسلامية" في قسم التاريخ ثم أصبح بعد ذلك نواة لبرنامج ماجستير في المسكوكات الاسلامية ، بالاضافة الى إصداره للمجلة العلمية "اليرموك للمسكوكات" في 1989 وتأسيسه لـــ "متحف المسكوكات الاسلامية" في 1996 .

ولدينا هنا أيضا بادرة رائدة لرجل الاعمال السعودي المعروف باهتمامه بالوقف الشيخ صالح كامل ، الذي أسس أيضا في جامعة اليرموك "كرسي الشيخ صالح كامل للاقتصاد الاسلامي" في 1990 . وقد بدأ هذا الوقف أيضا بتدريس مادة "الوقف الاسلامي" و تأسيس مكتبة متخصصة في هذا المجال لكي يتطور الامر بعدها الى تأسيس برنامج بكالوريوس وماجستير في هذا المجال برعاية عميد كلية الشريعة آنذاك أ.د. عبد الناصر أبو البصل ورئيس "الجامعة الاسلامية العالمية للدراسات الاسلامية" في عمان ، التي يؤمل منها الان أن تتجلى أكثر في هذا المجال (إحداث كراسي متخصصة و تأسيس مركز لدراسات الوقف المعاصر الخ) .

ويمكن القول أخيرا أن هذه الندوة قد جاءت في الوقت المناسب لتعيد الاعتبار الى الوقف بشكل عام والى دوره المميز عبر التاريخ في مجال التعليم . ويبدو لنا أن تحقيق التقدم في هذا المجال (النهوض بالتعليم) مرتبط أيضا بالتعريف بوقف النقود وما لعبه من دور كبير في التعليم خلال القرون الخمسة الاخيرة ، و بالتعريف بهذه التجارب الجديدة التي استفادت من وقف النقود في الماضي وأعطته بعدا معاصرا يتماشى مع التغيرات التي حدثت وتحدث في المنطقة .